Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 19 number 3, December 2022
ISSN :1112 -234X EISSN: 2600-6942
Pages: 121-140

THE ROLE AND CONTRIBUTION OF REGIONAL PLANNING IN SUPPORTING SUSTAINABLE URBAN DEVELOPMENT

INFRASTRUCTURE PLANNING MECHANISMS FOR THE PROMOTION OF COMMUNITY SERVICES AND PUBLIC UTILITIES

دور ومساهمة التخطيط الاقليمي في دعم التنمية الحضرية المستدامة

(اليات تخطيط البنية التحتية لترقية الخدمات المجتمعية والمرافق العامة)

عبدالقادر صافي *

جامعة الجزائر "3"

Akader.saf@gmail.com

تاريخ الوصول:2022/01/08 **تاريخ القبول** : 2022/03/09 **تاريخ نشر على الانترنت** : 2022/10/24

ABSTRACT: Urban (regional) planning is an integral part of economic and social development strategies. The main objective of the development process is to improve the living framework of the individual and society. This development strategy must be based on realistic data with precise and clear objectives, in the form of development programs with economic and social dimensions. Planning community services and community infrastructure. Sustainable urban development is today a fundamental imperative in all public policies and needs to provide many means to embody it on the ground. One of the most important of these is strategic regional planning, which allows for long-term expectation and organization of urban development, which in fact combines a comprehensive vision formed by all actors with the integration of sectoral policies. In order to establish comprehensive and sustainable local development that relies on available local resources, both physically and humanly, to be an alternative to the financial and material assistance and subsidies provided by the state and governments to local communities.

Keywords: Regional planning, sustainable development, urban development, community services
JEL Classification : F63 G20 O21

ملخص :يعتبر التخطيط الحضري (الاقليمي) جزأ لا يتجزا من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ذلك ان الهدف الاساسي من عملية التنمية هو تحسين الاطار المعيشي للفرد والمجتمع. هذه الاسترتيجية التنموية يجب ان تكون مبنية على معطيات واقعية وذات اهداف دقيقة وواضحة ،تكون على شكل برامج تنموية ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية. ان

المؤلف المراسل*

التنمية الحضرية المستدامة تشكل اليوم حتمية اساسية في كل السياسات العمومية، وهي تحتاج الى توفير العديد من الوسائل من اجل تجسيدها على ارض الواقع. ومن بين اهم هذه الوسائل نجد التخطيط الاقليمي الاستراتيجي الذي يسمح بالتوقع وبتنظيم التنمية الحضرية على المدى الطويل، فهو في الواقع يجمع بين رؤية شاملة مشكلة من طرف كل الفاعلين، والادماج بين السياسات القطاعية. من اجل ارساء تنمية محلية شاملة ومستدامة تعتمد على الموارد المحلية المتاحة، بشقيها المادي والبشري لتكون بديلا عن المساعدات والاعانات المالية والمادية التي تقدمها الدولة والحكومات للجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية : التخطيط الاقليمي ،التنمية المستدامة ، التنمية الحضرية ،الخدمات المجتمعية

مقدمة :

تعكس الظاهرة الحضرية العلاقة بين المستوى الحضاري للمجتمعات البشرية بشكل عام والشكل الذي تاخذه اماكن سكنها، وفي ضوء العلاقة القائمة بين الريف والحضر لدرجة انه لا يمكن تصورالريف بلا مدينة او المدينة بلا ريف. بحيث ظهرت في الاونة الاخيرة بعض المفاهيم الحديثة حول الظاهرة الحضرية وقضاياها المعاصرة التي جلبت انتباه المختصين في جغرافية المدن والتطور السريع الذي شهدته تقنيات المعلومات والاتصال ، كما تزامن ظهور هذه المفاهيم مع نمو الاحساس بالبيئة العالمية وتاثرها بالبيئات المحلية ، وتطور مفهوم العولمة والرقمنة.

تعاني الكثير من البلدان من المشاكل الناتجة عن عدم القدرة على تنمية المرافق العامة وكثيرا ما تعجز عن معالجتها اما لضعف وسائل تمويلها او عن قصور الامكانيات البشرية وخاصة نقص التخطيط العلمي او قصور في النواحي التنظيمية والادارية بحيث تعتبر المرافق العامة الخدماتية والبنية الاساسية احد المكونات الرئيسية للمحيط العمراني.

عادة ما تعتمد المدن على مصدرين اساسيين لدخلها : ما تخصصه الدولة للمدينة، وما تحصل عليه المدينة من رسوم وضرائب وعائد استثمارات تقوم بها سلطات المدينة لوحدها. وفي جميع الاحوال يتطلب الامر تنمية راسمال المدينة. ويقصد بذلك الوسائل والاساليب التخطيطية التي بواسطتها تطور وتقام مشاريع راس المال لفترة معينة وهذه المخططات التنموية لراس المال تقوم على منهج او طريقة لتنفيذ المرافق العامة في خطة عامة في منطقة حضرية معينة، وكذلك تشمل البحث والتخطيط لموارد دخل جديدة لخزانة المدينة سواء كان ذلك لتطوير فعالية وكفاءة المرافق والمؤسسات القائمة او استحداث مشاريع ومؤسسات اقتصادية جديدة ينتظر ان تعود بعائد مالي على الخزانة . وضمن ذلك تدخل تنمية كفاءة وفعالية القوى العاملة في المدينة وتحسين انتاجيتها وقدرتها على مزيد من العمل والانتاج.

تتطلب تنمية الموارد الذاتية للمدينة اعداد تخطيط يخضع لقواعد الاستثمار والاقتصاد وتكلفة المشروع على المستويين القريب والبعيد، كما تاخذ بعين الاعتبار القدرات البشرية والموارد المادية والمالية الازمة له.

الاشكالية :

الاشكالية التي نعمل على دراستها هي ما مدى مساهمة عملية التخطيط الاقليمي لتحسين اداء المرافق العمومية لترقية الخدمات المجتمعية. في هذا الاطار تبرز اهمية تقديم هذا الموضوع لتحديد اليات التخطيط الاقليميي من اجل تنمية حضرية مستدامة .وعليه تم بناء الفرضيات التالية من اجل ايجاد الاجوبة للاشكالية المطروحة وهي :

الفرضيات :

- يساهم التخطيط الاقليمي في تحديد المعالم الكبرى لوضع اليات انشاء بنية تحتية تراعي اهداف التنمية الحضرية المستدامة.
- تلعب اليات التخطيط الحضري–الاقليمي دورا رئيسيا في وضع استرتيجية من اجل مدن حضرية مستدامة.
- تحديد العلاقة بين المشروع الحضري والتنمية المستدامة من اجل تحقيق الخدمات المجتمعية وتعزيز دور المرافق العامة.

تعتبرالتنمية الحضرية عملية تطوير المجتمعات الى مجتمعات حضرية مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والمحافظة على البيئة وحمايتها. كما يصفها البعض على انها الرؤية المستقبلية لتطوير العمران والمواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبئيية .والتنمية العمرانية هي جزء اساسي من التنمية الحضرية تتمثل في توفير المرافق والاسكان والخدمات المجتمعية وتحقيق فرص العمل.وهو ما تسعى اليه هذه الدراسة من تحقيق الاهداف التالية.

الاهداف :

ومنه فان هذه الدراسة تهدف الى :

- التعرف على مدى مساهمة التخطيط الاقليمي في ترقية الخدمات المجتمعية والمرافق العامة.
- كيف ان للتخطيط الاقليمي دور هام في تحديد معالم المدينة الحضرية ويحافظ على تناسقها .
- تحديد العلاقة الوطيدة بين فعالية التخطيط الحضري والتنمية الحضرية المستدامة.

المنهج :

لدراسة هذه الاشكالية اعتمد على المنهج التحليلي لمعرفة مدى مساهمة الية التخطيط الاقليمي (الحضري) في ترقية الخدمات المجتمعية والمرافق العامة.

الاسباب :

بالرغم من القفزة النوعية التي تعرفها مؤخرا بعض البلدان العربية بصفة خاصة والمتقدمة بصفة عامة فيما يخص التنمية الحضرية والعمرانية، غير انه هذا ما يفسر غياب هذه الاليات في السابق والعمل بها مما جعل

معظم مجتمعات البلدان النامية لاتزال تعرف مشاكل متعددة فيما يخص التنمية الحضرية والعمرانية ويرجع هذا لغياب اليات التخطيط الاقليمي والحضري مما نتج عنه عدة افات اجتماعية وبيئية متعددة وسوء التنظيم للمدينة وغياب تام للبنية التحتية التي تراعي تقديم خدمات مجتمعية راقية.ومنه نوجز اهم الاسباب التي كانت عائقا من اجل ارساء تنمية حضرية مستدامة :

- غياب جملة من المؤشرات التي يستدل بها على وجود تخطيط اقليمي متماسك وحضاري يعمل باليات عصرية حضرية.
- ضعف الموارد البشرية والتمويلية، الامر الذي اخر انجاز المشاريع الحضرية خاصة المتعلقة بالبنية التحتية في وقتها والمرتبطة بالخدمات المجتمعية.
- غياب الاطار التنظيمي العام الذي ينسق بين مختلف المصالح المشتركة في اعداد المخطط الاقليمي والحضري للمدينة.
- قلة الابحاث المتصلة بهذا الجانب خاصة تلك المتعلقة بدراسات البنية التحتية.
- قلة الخبرة والدراية خاصة عندما بتعلق االامر باعداد خطة حضرية شاملة على المدي البعيد فيما يخص التطور والتوسع الحضري للمدينة.
- غياب رؤية استرتيجية تتعلق بالتنمية المستدامة .
- ضعف المنظومة القانونية والتنظيمية لمرافقة التخطيط الاقليمي على المستوى المحلي ، بهدف انجاز بنية تحتية للخدمات المجتمعية.

1- التنمية الحضرية :

1-1 مفهوم الاقليم الحضري

يعني الاقليم الحضري ،انه منطقة شاسعة تقوم فيها مجموعات من المراكز الحضرية الكبيرة المتلاسقة والمتقاربة، حيث الكثافة السكانية والعمرانية المرتفعة، وكذلك درجة تطور ونضج المراكز الحضرية التي تشكل مجمعات مدن متلاصقة تتبادل التاثير فيما بينها وترتبط بعلاقات قوية. وتتكامل في مختلف الانشطة. ومن خصائص الاقليم الحضري هو اشتراكه بشبكة البنية التحتية التقنية منها والاجتماعية. والاستخدام العام والمشترك للموارد المختلفة وحماية البيئة وتزايد التاثير المتبادل والتفاعل ما بين مجمعاته التي تنمو ويتقلص المجال الذي يفصلها عن بعضها البعض، ويشكل احيانا فراغا يستخدم بشكل مشترك لغايات ترفيهية او زراعية او خدمات صناعية او يحتفظ به لتخطيط مستقبلي.

2-1 مشاكل التحضر في الدول النامية :

ان مشاكل التحضر المعاصر التي تعاني منها الدول المتقدمة تتفشى وتتفاقم في الدول النامية الى جانب مجموعة اخرى من المشاكل التي تخص مدن العالم النامي ، اكثر من غيرها.ويعتبر التحضر في القرن العشرين واحد من اثر مظاهر العولمة ،فكان انمو المدن الحديثة اثر هائل لا على عادات الناس وانماط سلوكهم فحسب بل على انماط التفكير والقيم ،(عادل محمد زائد ،2014،ص606). ويمكن حصر هذه المشاكل في النقاط التالية.

- مشاكل توفير الخدمات بمختلف اشكالها للسكان مثل الخدمات التعليمية الصحية ،التجارية ، الرياضية والترفيهية.... وغالبا ماتكون هذه الخدمات غير كافية او شاملة لكل المدينة او ذات مستوى نوعي.
- مشاكل تامين السكن الصحي والمرافق الازمة له من ماء وكهرباء وغاز وصرف صحي وطرق وهاتف...، والتي تعتبر صعبة الحل في اغلب المدن النامي بسبب زيادة حجم السكان بشكل سريع.
- مشاكل سيادة المدينة المهيمنة التي تستحوذ على جل المنشئات الانتاجية والخدماتية في الدولة ، وذات المستوى الاعلى من حيث الجودة والكفاءة. وغالبا ما تمثل المدينة المهيمنة العاصمة السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة، وتحوي اكبر عدد ممكن من السكان .
- مشاكل التلوث البيئي ،حيث تعاني اغلب المدن في الدول النامية من مشاكل التلوث المختلفة للجو والمياه والتربة بالادخنة والنفايات والمياه الملوثة والضجيج .
- مشاكل النقص في المساحات الخضراء والحدائق .
- مشاكل الاحياء السكنية العشوائية غير النظامية، حيث تنمو احياء كبيرة عشوائيا على اطراف المدن الكبرى وتحيط بها وتحاصرها نتيجة العجز في تلبية الطلب على السكن.
- مشاكل نقص الموارد اللازمة لتخطيط وادارة المدن بسبب فقرالميزانيات الحكومية وفقر السكان وانتشار الفساد الاداري وهدرالاموال العامة وتهريب الاموال. الى جانب ضعف مستوى التخطيط وعجز المخططين عن حل مشاكل التحضر السريع، وغالبا ماتعاني هذه المدن من الازمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لانها تستهلك اغلب ما تنتجه

- **3-1. فكرة التنمية الحضرية :**

قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدا هذا منذ عام 1951م حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع الوطني، لقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينضر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام 1957م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالي وجه الاهتمام إلي المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة وجاء في أحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام 1958 م إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموجه الذي بدا يلاحظ في المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وكذلك تحديد وإقامة المباني والتغير الموجه نحو استخدام الأرض شكلت في مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية وذلك مثل التعليم والصحة والمواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وإدماج الحضري المتخلف في الحياة بما تمكنه من المساهمة بقدر المستطاع في التنمية الحضرية.

2 - مفهوم التنمية :

هي عبارة عن وضع السبل كافة في توظيف تنمية الواقع الافتراضي، وتطوير الفرضيات التي تفي بضروريات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال في تلبية احتياجاتها، بما يرتبط باستراتيجيات التنمية المستدامة.ومعنى مستديمة هو تحديد سياسة واسترتيجية التي تسمح بتنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة بدون المساس بالموارد الطبيعية التي هي اساس النشاط الانساني ومقدرات التنمية في المستقبل، (AMMARA BEKOUCHE ,2012,P73).

2 -1 مفهوم التنمية الحضرية:

يقول ابن خلدون:

(الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق مالم تأخد من البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها).

كما لدينا عدة تعاريف منها:

– هي عملية تغيير التركيب الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف والبادية إلى المدينة أو للمادية.مما يشمل النواحي الفيزيقية كالنسيج العمراني والمباني و الكتل والجوانب الاجتماعية.

– هي عملية تطوير المجتمعات الريفية ألي مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلي نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، و تحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والمحافظة على البيئة وحمايتها واحترام التنوع الثقافي للمجتمع، مما يضمن تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المساومة على تلبية الأجيال القادمة.

و هناك من يصفها على أنها الرؤية المستقبلية لتطوير العمران وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج للتنمية المستدامة.

كما نذكر أساسا التنمية العمرانية و التي هي شق أساسي من التنمية الحضرية التي يقصد بها تنمية المناطق غير الريفية وتشمل التنمية العمرانية (الاسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية و توفير المرافق والخدمات و فرص العمل) ولا يمكننا دراسة مشكلات التنمية العمرانية بدون أخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

لقد تم تعريف التنمية الحضرية المستدامة من خلال مؤتمر العمران الواحد والغشرون (21) في برلين بانها " تحسين نوعية الحياة في المدينة ،ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني ،الجانب البيئي ،الثقافي ،السياسي والاجتماعي والاقتصادي ،دون ترك الاعباء للاجيال القادمة ، هذه الاعباء الناتجة عن استنزاف الموارد الطبيعية الرئيسية ،والتوازن بين المدخلات والمخرجات .(فؤاد بن غضبان،2014،ص70) والتي تؤدي دورا مهما في جميع القرارات المستقبلية لتنمية المناطق العمرانية.

كما ياتي في الوقت الراهن مصطلح التنمية المستدامة على مستوى المدن ليكشف هذا المصطلح غياب توازنها الايكولوجي البيئي ننتيجة الاستهلاك المتنامي للموارد الية والطاقة ،وطرح النفايات ، وظهور التلوث باشكاله المختلفة (فؤاد بن غضبان،2015،ص164).

2– 2 مؤشرات التنمية الحضرية :

و هي المتغيرات التي تعتري المدينة و تتمثل في :

- التغييرات على مستوى المساكن و بنا ء العمارات الشاهقة و إنشاء الشوارع و الأحياء و غرس الأشجار.

– زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع ، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة.

- اشتغال الأفراد في الإنتاج و توزيعه.
- سيادة المهن التجارية و الصناعية و الخدمات
- ظهور درجة عالية من تقسيم العمل و التعقد الاجتماعي.

2-3 هدف التنمية الحضرية:

- رفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا.
- صنع بيئة جديدة لمجموعة من الناس لكي تمارس فيها نشاطاتهم.
- اتساع حركة التصنيع و الإنتاج.
- محاولة تحقيق التنمية في كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والصحية.
- إحداث تغييرات على مستوى البيئة التي يعيش بها الناس.
- دفع الأفراد لكسب قدرات و قيم تساعدهم على مواجهة ما يصادفهم من مشاكل حتى يكون باستطاعتهم إحداث التغيير.

2- 4 متطلبات التنمية الحضرية :

- الاعتماد على متغيرات السكان والبيئة والتكنولوجيا والتنظيم.
- الاعتماد على الإنسان باعتباره العنصر الفعال في التطوير المجتمع.
- المجتمعات الريفية باعتبارها الجزء الأهم في عملية التحضر.
- والتغير الجوهري في استخدام الأرض.
- اعتماد التخطيط الاقليمي كالية لتحسين اداء الخدمة المجتمعية والمرافق العامة.

2- 5 مشاكل التنمية الحضرية :

وهكذا فأن التنمية الحضرية هي تنمية واسعة تتناول كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والصحية.

- مشكلة التزايد السكاني المستمر الذي يؤثر بشكل مباشر في عملية التنمية الحضرية.
- الكوارث الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان كالحروب.
- عدم التخطيط المسبق للمشاريع التنموية التي يصير معظمها غير ناجع في المستقبل.
- التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري.
- اختناق حركة السير وزيادة الحاجة لشق طرقات جديدة.

- سوء تقسيم واستخدام الأرض.
- العراقيل الجغرافية كالتضاريس و المناخ.
- نقص الكفاءة و الخبرة في مجال التنمية.

وفى ضوء التعريفات السابقة للتنمية الحضرية يمكننا القول بإن التنمية الحضرية عملية موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر الفعال في تطوير المجتمع وبذلك فهي تستهدف رفع مستوى دخل الافراد من خلال المشروعات الاقتصادية التي هي مشروعات إرادية وموجهة و أنها العملية التي عن طريقها تحدث التغيرات الاجتماعية المقصودة للافراد وبالتالي يكتسبون القدرات والقيم التي تساعدهم على مواجهة ما يصادفهم من مشكلات بحيث يستطيعون أحداث التغيرات في البيئة التي يعشون فيها .

وهكذا فأن التنمية الحضرية هي تنمية واسعة تتناول كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والصحية.

أما عن الاتجاهات النظرية يتضح لنا مدى قصور النظرة الى التنمية الحضرية في ضوء أي اتجاه من الاتجاهات السابقة على حدة ، ولذلك نرى انه عند محاولة تحليل نمو التنمية الحضرية لابد إن يستوعب هذا التحليل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية والتنظيمية والديمغرافية والايكولوجية . وقد حاول بعض العلماء تفسير التحضر بالاعتماد على متغيرات السكان والبيئة والتكنولوجيا والتنظيم .

3- الاقتصاد الاقليمي (التخطيط الاقليمي):

3-1 مراحل تطور الاقتصاد الاقليمي

يرتبط الاقتصاد الاقليمي بشكل كبير مع الاقتصاد الحضري الذي يعد هذا الأخير أحد اختصاصات فروع الاقتصاد الجديدة الحديثة، حيث اقيمت دراسات عن هيكل المدينة والأرض الحضرية والمشاكل الحضرية وخاصة الأمركيون أمثال بورجيز (Burgess 1925) وهويت (Hoyt 1933) وخاصة ما قدمه ولتر ايزارد (Walter Isard 1956) من دراسات في تطبيقات التحليلات الاقتصادية على القرارات المتعلقة بالموقع ضمن المناطق الحضرية، كما نجد الكثير من المتخصصين بعلم الاقتصاد بالمنطقة العربية يهتمون باقتصادات المدن أو الاقتصاد العمراني الحضري والريفي.

أن التوجه العالمي الحالي وبفضل تقنية الاتصال هو الانتقال من اقتصاد الموقع الى اقتصاد المكان، تمارس هذه الثورة المعاصرة (المعلوماتية بالدرجة الاولى) تاثيرا بالغا يفرض اعادة بناء المنظومات الانتاجية ،(سمير امين،2008،ص84). لهذا السبب تعيش اليات العمل فترة تقلب عميق. ذلك التغير سيلقي

بثقله على المدى الطويل حيث أصبح بامكان أي مدينة المنافسة عالميا بغض النظر عن موقعها بتطوير ذاتها عبر التميز وتعزيز الهوية والمزج بين الحضارة (الحفاظ على الطابع التاريخي) والعصرنة (التطور والحداثة) وخلق الشعور الجماعي والترابط بين سكان المدينة وبالتالي يتطلب هذا تنمية اقتصادية محلية أساسها التعرف على المقومات والميزات التنافسية الخاصة بالمدينة أو الاقليم ككل ومنه تحقيق تنمية مستدامة.

أن المدن هي قاعدة وأساس التنمية الاقتصادية وفي ظل التطور الاقتصادي والسياسي الذي تشهده المجتمعات الحضرية من خلال اتساع المدن وازدياد عدد سكانها مع توافر الكفاءات وارتفاع المستوى الثقافي والانفتاح الاقتصادي نحو الخارج (العالم أو العولمة)، فالأمر اذا يتطلب مدنا أو أقاليما (حضر وريف) قادرة على المنافسة ليس محليا فقط وانما دوليا (مع مدن عالمية) مايزيد من شدة المنافسة ما أجبر الدول على حماية صناعاتها المحلية (الوطنية) والاعتماد على القدرات المحلية لانتاج سلع وخدمات تنافسية تكون متقنة في تقديمها بتميز وجودة وبتكاليف منخفضة.

3- 3 اهمية التخطيط الاقليمي (الحضري) في التنمية الحضرية :

يجمع كثير من الاقتصاديين على ان احد اسباب فشل مجهودات التنمية في الدول النامية يرجع اللى اهمال البعد المكاني في التخطيط للتنمية،(حنان عبدالقار خليفة ،2016 ، ص202) . فقد ركزت تجارب التخطيط في هذه الدول على البعد القطاعي واهملت البعد المكاني ،رغم انه تزايد الاهتمام منذ زمن باهمية التخطيط الاقليمي.وان غياب هذا المبدا ادى الى حدوث مشاكل منها اختلال قدرات السلطات المحلية نتيجة عدم توازن جهود التنمية على مستوى الحيز المكاني مما ادى الى زيادة درجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية.

وقد اصبح من الضروري الاخذ بمنهج علمي سليم في تطبيق التخطيط الاقليمي (الحضري).وتطبيق نظام تخطيطي اقليمي ناجع في مجموعة من الاسس والسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،تتطلب تنظيما مؤسسيا وقانونيا يراعي التغيرات الحاصلة على كل المستويات والظروف البيئية والاقتصادية والسياسة خاصة الخدمات المجتمعية.

3- 4 مفهوم التخطيط الاقليمي :

تتعدد مفاهيم التخطيط الاقليمي وتختلف في مضمونها حسب الهدف المراد من خلاله، ويحتل التخطيط الاقليمي مكانا بارزا في سياسات دول العالم المختلفة وعلى اختلاف درجات تقدمها. فيعرف التخطيط الاقليمي بانه "تلك العمليات والاساليب العلمية التي يمكن على ضوئها اتخاذ مجموعة متكاملة من القرارات بهدف الاسراع بعجلة التنمية الاقليمية بطريقة سليمة وحضارية تراعي الجوانب المختلفة للبيئة

وطبيعة الاقليم والمزايا الاجتماعية المراد تحقيقها من خلال تلك العملية"(احمد خالد علام واخرين ،1995،55،202). بحيث توضع الاهداف المرسومة في صورة برامج ومشروعات انتاجية وخدمية واستثمارية واستهلاكية في منطقة معينة وفي فترة محددة.

وتم تعريفه ايضا بانه " اسلوب علمي للتخطيط يتم عن طريقه اتخاذ مجموعة من القرارات لتحقيق التنمية الاقليمية باكبر قدر من الكفاءة باستخدام موارد الانتاج والكفاءات الادارية والتنظيمية الموجودة على المستوى المحلي. فهو يستهدف تحقيق اكبر معدل للتنمية اخذا بعين الاعتبار البعد المكاني حتى تتلاشى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الاقاليم."

كما يعرف بانه "مجموعة من التنظيمات والسياسات والترتيبات السابقة على التنفيذ والتي يتم تحديدها والاتفاق عليها لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وتكون مرسومة مسبقا بطرقة متجانسة ومثلى طبقا لقدرات وامكانيات واحتياجات كل اقليم من اقاليم الدولة وفقا للخطة الشاملة للدولة في تحقيق التوازن التنموي بين الاقاليم ".

وهو يسعى بذالك الى تحقيق اهداف واضحة ومحددة تتمثل في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في اقليم محدد ووضع الحلول المناسبة لها ،التخفيف من حدة الفوارق الاقليمية بين الساكنة داخل الاقليم الواحد وذالك من خلال توزيع عادل للتنمية اشباع الحاجات الاساسية للسكان ،اشراك المواطنين في عمليات اعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الاقليمية ،محاربة الفقر.الاهتمام بالبيئة و تحقيق الاستخدام الامتل للموارد الطبيعية والبشرية.

4- اليات التخطيط الاقليمي (الحضري).

لكي يحقق التخطيط الاقليمي الاهداف التي وضع من اجلها، فهناك مجموعة من الشروط الاساسية الواجب توفرها وتعتبر الركائز الاساسية لنجاح التخطيط الاقليمي.

4-1 توفرالبيانات والمعلومات الاقليمية .

يعتبر توفر قدر معين من البانات والاحصاءات اللازمة للتخطيط الاقليمي شرطا اسايسا مسبقا لتطبيق هذا الاسلوب العلمي وتختلف البيانات والاحصاءات والمعلومات الاقليمية باختلاف الهدف الاستراتيجي المرسوم لتحقيق التنمية الحضرية. وهي عبارة عن مجموعة البيانات اللازمة للتعرف على طبيعة السكان وتوزيعهم، درجة التعلم ،كثافة النشاط الاقتصادي، وكذلك بيانات الدخل الاستهلاك الاستثمار ومعدلات النمو، وعلاقات المدخلات والمخرجات من السلع والخدمات والنقل واصناعة والطبقة

الاجتماعية وغيرها من المعلومات الخاصة بكل اقليم . وما يعوق عملية جمع البيانات والمعلومات الاحصائية ،ويصعب اعداد عملية التخطيط في ذاتها هو :

- غياب الكفاءات المؤهلة بشكل جيد وهو ما يدعو الى مراعاة توفر موارد بشرية مدربة.
- قلة الامكانيات المادية والبشرية.
- البيروقراطية الادارية واللامسؤلية الوظيفية وعدم الاهتمام بنوعية الاحصاءات او البيانات الى جانب غياب الانتظام في عملية الجمع.

4-2 اختيار الاستراتيجية المناسبة:

يختلف الاقتصاديين حول استراتيجية التنمية الحضرية الملائمة، فمنهم من يرى الاكتفاء بالمشاريع الهيكلية في الاقاليم ومنهم من يرى انه لابد من ادخال عوامل النمو والتدخل وانشاء مشاريع استثمارية في تلك الاقاليم ، وترك عملية النمو تاخذ مجراها تلقائيا في اتباع النمو غير المتوازن عن طريق احداث فائض في الخدمات المجتمعية والبنية التحتية.

4-3 انشاء اجهزة التخطيط الاقليمي :

يتطلب نجاح التخطيط لاقليمي وجود جهاز اداري اقليمي كفء له القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية للاقليم ، كما يجب تحديد سلطات واختصاصات ومسؤوليت جهاز التخطيط الاقليمي ،ويجب ان يضم خبراء متخصصين في كافة المجالات العمرانيين والزراعيين و الاقتصاديين ومختلف القطاعات المعنية بالاقليم. وهو يقوم بـ:

- دراسات التنمية المكانية للدولة ككل ووضع مقترحات السياسات التنموية الاقليمية.
- اعداد خطة التنمية الاقليمية كجزء متكامل من الخطة الوطنية للتنمية.
- الاشراف على تنفيذ التنمية الاقليمية للدولة.

4-4 وجود نظام فعال لتمويل التخطيط الاقليمي:

يتعين على السلطات المركزية او المحلية ان تقوم بتمويل مصاريف تكاليف التخطيط الاقليمي والحضري بالضرائب التابع لاقليمها والخاضعة تحت سيطرتها ، وبذلك يكون بوسع المواطنين المحليين ان يرو الصلة مباشرة بين الضرائب التي يدفعونها والخدمات التي يتلقونها .وهو ما يدفع بالسلطات المحلية الى انجاز وتجسيد مخطط اقليمي يسمح بتوفير خدمات ومزايا ضريبية تساعد على توفير مداخيل جبائية محلية تستفيد منها مباشرة الجماعات المحلية. فاغلب التخطيطات الاقليمية لا تراعي هذا الجانب عند اعداد

المخطاطات الاقليمية بما يسمح بتوزيع المباني والخدمات والتخصيصات الصناعية التي تسمح في المستقبل لتكون مورد مالي لتلك الجماعات المحلية.

4- 5 توفر الكفاءات والخبرات :

عملية التخطيط الاقليمي عملية متعددة الابعاد، لذلك فان وضع واعداد خطة تنمية اقليمية يحتاج الى فريق عمل مكون من الخبراء في كل التخصصات ذات العلاقة بالاقتصاد والاجتماع والجغرافيا و التنمية المحلية وعلم النفس والهندسة المدنية ...الخ. فدور الافراد او الموارد البشرية في تثمين عملية النمو تتعدى الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لاحتساب عملية النمو .فهناك عدة عوامل غير كمية تدخل في الحسبان كالكفاءة والفعالية لدى الافراد.((BANK MONDIAL ,2002,p03). بل و يستحسن ان تكون الكفاءات العاملة في هيئات التخطيط الاقليمي من ابناء الاقاليم انفسهم وذلك من اجل تدقيق المعلومات عن المشاكل المطروحة وتكون واقعية ومنطقية.

5- معوقات التخطيط الاقليمي (الحضري).

من مهام التخطيط الاقليمي هو تغطية مجالات متعددة منها التخطيط العمراني والخدمات المجتمعية والبنية التحتية للجماعات المحلية. كما يقوم بتحقيق اهداف التنمية الحضرية للاقليم. والتخطيط لاحتياجات المجتمعات ودراسة الامكانيات المتاحة من الاراضي والموارد وكيفية استغلالها، وتوزيعها توزيع عادل على السكان. غير انه غالبا ما يواجه التخطيط الاقليمي عدة معوقات ،نذكر منها :

- عدم وجود شخصية اعتبارية لهيئات التخطيط الاقليمي.
- تعدد الجهات المعنية بالتخطيط الاقليمي.
- وجود تعارض في الاختصاص بين الهيئات المشرفة على التخطيط الاقليمي.
- قصور الهيكل التنظيمي لادارة التنمية الحضرية والاقليمية.
- غياب التنسيق والتكامل بين المؤسسات الادارية المسؤولة عن البعد المكاني للاقليم.
- مركزية اتخاذ القرار، رغم قيام فلسفة الدولة على تدعيم الادارة المحلية.
- عدم وضوح العلاقة التنظيمية بين وحدات الادارة على المستوى المركزي والمحلي. وجود بيروقراطية وما يترتب عنها من ارتفاع نفقات الاداء واعاقة الاجراءات الادارية.
- ضعف الهياكل التنظيمية الادارية التي تربط الوحدات او الاقسام الاقليمية المحلية بالمستوى المركزي.

6- تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية في اطار التخطيط الاقليمي :

يعد تخطيط الخدمات المجتمعية من تعليم وصحة وترفيه وغيرها من متطلبات الحياة الكريمة ، من بين المهام الاساسية ،والتي يعتبر تخطيطها وفق المعايير المعمول بها في العالم . ويحتاج ذلك الى استخدام اساليب التخطيط الحديثة، (خلف حسين علي الدليمي،2015.ص 684)، وهذا بالموازاة مع ما عرفه تطور المدن الحديثة وما تتطلبه من تقنيات حديثة استجابة لمتطلبات الحياة والسكان.

ان تنظيم توزيع استعمالات الارض الحضرية او الاقليم ، يعتمد على المخططات التي يتم وضعها للمدينة وفق المعايير التي يجب اعتمادها في عملية التخطيط :(خلف حسين علي الدليمي ، 2015.ص 684). وتظم عددا من من الخدمات المجتمعية من مدارس ومنشأت صحية وخدمية ومرافق ترفيهية ، وتجارية و فضلا عن خدمات البنية التحتية.

6-1 تعريف الخدمات :

يعد مفهوم الخدمات من المفاهيم التي حضيت باهتمام كبير في السنوات الاخيرة بسبب تزايد حاجة الانسان لتلك الخدمات ،وخاصة بعد تطور التقنيات والاساليب المستخدمة في توفير تلك الخدمات. وبمرور الوقت ظهرت الحاجة الى الاهتمام بدراسة الخدمات لانها تتعلق بحياة الافرد اليوميةن وتمثل بذلك احد المعايير الاساسية لقياس نطور المجتمعات. فمن خلال نوعية وكمية وكفاءة الخدمات يمكن قياس التطور الحضاري والتنمية الحضرية . وقد وردت عدت تعاريف مختلفة للخدمات حسب وجهة نظر الباحثين المهتمين بهذا المجال منها :

تعريف Philip Kotter الخدمات هي اي نشاط او منفعة يستطيع طرف ما تقديمها للاخر وتكون غير ملموسة اي غير مادية، ولا ينتج عنها تملك اي شيئ، ولا يرتبط توفيرها بانتاج مادي،(خلف حسين علي الدليمين،2015،ص38).

6-2 تصنيف الخدمات :

توجد عدة تصنيفات للخدمات، حيث تصنف الى نوعين رئيسين وفق اسلوب تخطيطها والمكان الذي تشغله هما:

- خدمات مجتمعية او اجتماعية (مساحية): وتعني مختلف الخدمات المتعلقة بحياة الانسان كالتعليم ،والصحة ، والترفيه والتي تتميز بانها خدملت مساحية اي تحتل مساحة محددة من ارض المدينة الحضرية .كما ان الحصول عليها يتطلب تحرك الانسان اليها.

- خدمات البنية التحتية : وهي خدمات الماء والكهرباء ومجاري الصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة والهاتف والطرق ،وتتميز بانها تاخذ وضعا خطيا ، وانها خدمات تتحرك نحو الانسان عكس النوع السابق.

3-6 اسس تخطيط الخدمات :

ان تخطيط الخدمات يكون وفق اسس ومعايير مساحية ومسافية ،يحقق العدالة في توفير الخدمات وتشمل جميع سكان المدينة او الاقليم. ويكون وفق الاسس التالية :

- تحقيق العدالة في توزيع الخدمات وبشكل يتفق مع عدد السكان وحسب المعاير المعمول بها في العالم.
- ان تكون الخدمات على درجة عالية من الكفاءة والنوعية.
- استخام التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات وادارتها.
- تكون عملية تقديم الخدمات مستمرة ومنسجمة مع التقدم العلمي ولتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد.
- تقييم تنفيذ مخططات وتصاميم المشاريع وتقديم الخدمات لمعرفة مدى كفاءة تلك الخدمات وتحديد الخلل في الاداء ،والبحث عن الحلول في اسرع وقت.
- مشاركة السكان في توفير الخدمات ووضع الخطط والتصاميم الخاصة بها ، حيث تسهم تلك المشاركة في تجاوز الكثير من الاخطاء
- ان يؤخذ بعين الاعتبار مواقع الخدمات بكل انواعها عند رسم المخططات الاساسية للمدن .

7- دور التخطيط الاقليمي في تحسين اداء الخدمات المجتمعية.

ان التخطيط السليم للخدمات الاجتماعية والمرافق العامة يتطلب بالضرورة توافر المعلومات الشاملة والكافية لحصرالاحتياجات الحالية وتحديد المعايير التي على ضوئها يمكن تقدير الاحتياجلت المستقبلية .ومن ثم تحديد التوسعات الاقليمية للمدن الازمة ووضع برنامج زمني لتنفيذها بما يكفل مواكبتها للاحتياجات المترايدة لهذه الخدمات.وبالنظر الى الوضع الحالي في غالبية المدن خاصة المدن المستحدثة حديثا نجد ان هذه المعلومات غير متوفرةاو غير دقيقة لاسباب عدة.ويستنتج مما سبق ان هناك قصورا في مستوى الخدمات وخاصة عندما يتعلق الامر بالتخطيط الحضري و بالمدن والتوسع العمراني .يمكن ان نحصر اهم هذه النقائص في النقاط التالية :

1-7 عدم توافر الكفاءات :

ان عدم توافر االكفاءات الازمة في مجال الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة ،يعتبر العقبة الاساسية في طريق تخطيط الخدمات ، وقد ادى هذا الوضع في اغلب الاحيان الى انشغال هذا القطاع في التشغيل واهمال مجال التخطيط .وعليه نرى ان المشاريع الجديدة زادت معها متطلبات الحاجيات الجديدة نتيجة توسع التجمعات السكانية ومنه نرى ان المشاريع الجديدة التي تنشأ مبعثها ضغوط سياسية من قبل التجمعات السكانية التي لها وزن سياسي مؤثر، وان هذه المشاريع تنشأ لمعالجة وضع تازم وليس مخطط له مسبقا.

7-2 تعدد الجهات:

ان الجهات المتعددة التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط ليست لها علاقة مباشرة بخدمات المواطنين .وان هذه الاهتمامات يتم تحديدها دون تخطيط علمي .فمثلا في قطاع الاسكان يتم تحديد توسع اسكاني معين وبعدها تعلم الجهات المسؤولة عن الخدمات بما تم اقراره.وفي مجال تخطيط المدن غالبا ما نلمس غياب تخطيط طويل المدى ملتزم به.

7-3 تخلف استعمال نظم المعلومات على كل المستويات :

خاصة في السنوات الاخيرة مما جعل معظم الادارات تقوم بتكديس الملفات في علب الحفظ وبعدها تصبح غير صالحة للاستعمال نتيجو الاهمال وتراكم الملفات وعدم التنسيق بين الجهات الوصية فيما يتعلق بالمتابعة او التنفيذ.وخلق البيروقراطية وعدم تحمل اي طرف للمسؤولية. مما يعمل على تعطل مصالح المواطنين عندما يتعلق الامر بمرافق عمومية او خدمية اجتماعيةوهو مايخلق حالة من التذمر من المسؤولين المحليين الذين تنقصهم الخبرة الادارية في التسيير وكيفية الحصول على المعلومات خاصة عندما تكون هذه الادارات تفتقد الى ا جهزة الاعلام الالي والحاسوب الذي يغنيها عن استعمال او الرجوع الى الارشيف.كلها عوامل تعمل على تعطيل تنفيذ المشاريع .

7-4 قلة الابحاث العلمية ذات الصلة بالمرافق الخدمية العمومية:

احيانا تكون الدراسة قد تجاوزها الزمن ، لا من حيث استعمال المواد المستعملة او من حيث التقنيات المستعملة خاصة عندما يتعلق الامر بادخال التكنولوجيا والرقمنة.ففي غالب الاحيان تقوم الجهات الوصية باعادة استكمال الدراسة نتيجة ظهور معطيات جديدية تتعلق بادخال التكنولوجيا والاليات المتطورة في تقدم الخدمة. وهو مايدفع الى صرف اموال اضافية، وتاخر الانطلاق في انجاز المشروع وهو لعدم مواكبة الدراسات السابقة مع التطور والعصرنة للوقت الحالي.

7– 5 اجهزة التنفيذ :ان التخطيط الاقليمي (الحضري) هو عنصر اساسي في التنمية ،ولابد من وجود جهات متخصصة تقوم بالتخطيط والتنفيذ مع مختلف الادارات ،وقد بينت التجارب بان كفاءة الخدمات المقدمة تتناسب تناسبا طرديا مع الكفاءة وفعالية الاجهزة التي تشرف عليها بما يتطلب من عمليات متجانسة ومتشابكة لانجاز المشاريع والبنى التحتية والتي تتطلب دقة في التوظيف و مراجعتها اثناء المتابعة الميدانية مع النظر الدائم للاحتياجات المستقبلية.

7– 6 التشريعات والقوانين :ان الخطوة الاساسية لضمان فعالية المؤسسات والاجهزة المعتمدة والمختصة بتخطيط وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالمرافق العمومية الخدمية، تتطاب وجود تشريعات وقوانين لتنظيم هذه الخدمات ،وتوزيع المسؤوليات والاختصصات على الجهات المشرفة على ادارتها وتنظيم العلاقات بين هذه الجهات على ان تكون هذه ا لتشريعات متناسبة ومتجانسة مع المفاهيم المتطورة للاححتياجات حتى يتحقق اكبر قدر من الكفاءة في تغطية الاحتياجات المتزايدة.

7– 8 توثيق المعلومات :توجد معلومات متعددة عن المرافق الخدمية العمومية ولكن تعدد الجهات العاملة والمخططة في هذا المجال كثيرا ما يؤدي الى تشتت هذه المعلومات بحيث يصعب الحصول على معلومات متكاملة دون الرجوع الى كل جهة من هذه الجهات على حدة وما ينتج عن ذلك من صعوبة في حصر هذه المعلومات ومن ضياع الهد عندما لاتتطابق مع بعضها البعض.ومن اجل ذلك ولكي تكون اجهزة التخطيطط والتنفيذ فعالة لابد من وجود كافة المعلومات متوفرة في متناول الجميع (بمثابة بنك المعلومات).

يتم فيه توثيق هذه المعلومات وتحديثها دوريا بما يمكن من استردادها ومعالجتها بواسطة الحواسيب والبرامج الرقمية المتطورة بما يتناسب ومتطلبات التخطيط الانية والمستقبلية.

7–9 التاهيل والتدريب :ان هياكل التاهيل ونظم التدريب تلعب دورا هاما على كل المستويات خاصة وظيفة التخطيط بحيث يحتاج الى كفاءات ومهارات فنية ومهنية لتحسين ادارة المشاريع الخاصة بها .كما تحتاج هذه الهيئات الى تدريب العاملين وتاهيليهم وبصفة عامة فان هذا الوضع يتطلب اعادة النظر في المناهج التعليمية واساليب التخطيط والتدريب.

ان اعادة النظر في الهياكل الادارية للادارة المحلية اصبح ضرورة اساسية من ضرورات تحقيق مستقبل افضل للادارة المحلية،اما المشاكل الفنية فهي ترجع الى الى نقص الخبرات وانخفاض كفاءة موظفي تلادارة المحلية اضافة الى قلة المهندسين والعاملين الفنيين ذو الكفاء العالية. مع انعدام التنسيق بين اعمال الادارات المحلية والمركزية.(عاجل محمد زايد ،2014،ص256).

7-10 التمويل :ان المشاريع ذات الصيغة خدمات اجتماعية عمومية الخاصة بالمدن او الارياف عادة ما تكون كبيرة الحجم وبالتالي تكلفة باهضة وهو ما يجعل البحث عن التمويل لهده المؤسسات صعب ويعتمد كليا على خزينة الدولة واحيانا الصناديق ذات الصلة لتمويل هذه المشايرع غير ان اغلب المشاريع تبدا بتوافر المعلومات ومبررات جدواه وكفاءة الجهات القائمة على تنفيذه وادارته.

الخلاصة :

حاولت هذه الدراسة القاء الضوء على تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية على مستوى المدينة او الاقليم بصفة عامة. مستخدمين في ذلك اهم المبادئ ومفاهيم ونظريات التخطيط الحضري او الاقليمي. وفي سبيل ذلك حاولت هذه الدراسة الاجابة على السؤال وهو: ما الهدف والغاية من تخطيط الخدمات المجتمعية وتحقيق تنمية حضرية مستدامة ؟ ومن خلال الاجابة على هذا السؤال اتضح ان الغاية الرئيسية لمثل هذه الجهود هو تحقيق تنمية حضرية لبيئة معاصرة وتحسين العلاقة بين المواطن والمرفق العام.

التوصيات :

لقد اجتهد العديد من الباحثين في تصور بعض الحلول للحد من هذه المشاكل التي تعترض التخطيط الاقليمي من اجل تنمية مستدامة:

- الحد من النموا لمتسارع بالمدن خاصة الكبرى منها وذلك باتخاذ سياسة سكانية تنظيمية تحد من تزايد السكان والهجرة للمدن الكبرى وتحسن المستوى المعيشي في المدن الصغيرة والمتوسطة من خلال عملية توطين وتخطيط اقليمي متوازن.
- التخفيف من ظاهرة الهيمنة الحضرية التي تمارسها االعاصمة الادارية والاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة. لاحتكارها لاغلب المشاريع الاستثمارية وارقى الخدمات وذلك من خلال تنمية العواصم الاقليمية والمحلية الاخرى كاقطاب نمو بانشاء صناعات حديثة وتوسيع الخدمات الانتاجية وتشجيع ممارسة اللامركزية.
- اعادة التوازن للبيئة الحضرية والتخفيف من ظاهرة التلوث الحضري باتخاذ الاجراءات الضرورية التي تحد او تمنع القاء الملوثات قبل معاجتها مع وضع نظام فعال لجمع النفيات الحضرية.
- اعتماد الاختراعات و الكفاءة المتزايدة في تكنولوجيا النقل والموصلات والمعرفة الكاملة بوسائل الإمداد بالمياه والهواء والأرض والمصادر الطبيعية التي تحتاج إليها التنمية الحضرية.
- التفسير والتحليل والتنبؤ والتخطيط المسبق للمشاريع أو المشاكل المتوقعة مستقبلا.

- تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية و بين القوى المعاصرة والضاغطة.

المراجع :

1- فؤاد بن غضبان ، المدن المستدامة والمشروع الحضري ، دار صفاء للنشر ، عمان)غضبان، (2014، ،ص70.

2- فؤاد بن غضبان ، التحضر والحضرية في ضل عالم متغير، مطبعة رشاد ،عمان ، الاردن 2015،ص.164.

3- خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية،دار صفاء لنشر ،عمان الاردن. 2015،ص.605.

4- المعهد العربي لانماء المدن، تكامل الخدمات البلدية والاجتماعية ،الجزءالاول ،1993.ص..485

5- حنان عبدالقادر خليفة، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،التخطيط الاقليمي ودوره في التنمية المحلية مصر ، 2016،ص..245.

6- انتوني غدنز :ترجمة ،فايز الصباح ، علم الاجتماع، توزيع مركز الدراسات للوحدة العربية 2005،ص606.

7- بربرة انجهام : ترجمة ، حاتم حميد محسن ،الاقتصاد والتنمية ،توزيع دار كيوان ، سوريا. 2010ص.222

8- عادل محمد زايد :تطوير مستقبل الادارة المحلية العربية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،2014، مصر.ص...256.

9- فؤاد محمد شريف غضبان :الاقتصاد الحضري، ، دار اليازوري ،عمان الاردن ، 2015 ،ص....92

10 – سميرامين :الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين،ترجمة فهمية شرف الدين،دار الفربي، لبنان ، 2008 ،ص 84

11 – احمد خالد علام واخرين،1995،ص 202،55.

12- Bank Mondiale : qualité de la croissance, Edition : Nouveau Horizons, France. , 2002,p 03

13. Centre de recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, Aménagement Urbain et développement Durable, Ammara Bekkouche . 2012,p73

13- Edward Glaser, Des Villes et Des Hommes, Enquête sur un mode de vie planétaire. Nouveaux Horizons. France. , 2011,p152